

عمان: الاربعاء ٣ عمرم سنة ١٣٩٥ هـ. الموافق ١٥ كانون ثاني سنة ١٩٧٥م. العدد ٣ ٣ ٣ ٢٥

الفهرس

| صفحة | | |
|------|---|------------------------------|
| 4 | | |
| ٨٤ | قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني | قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ |
| ۸٦ | قانون معدل لقانون البنوك | قائون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٧٥ |
| ۸۸ | نظام مراقبة الاعمال الاجنيية | نظسام رقسم (٤) لسنة ١٩٧٥ |
| 41 | نظام كادر ضباط القوات المسلحة الاردنيسة | ظام رقم (٥) اسنة ١٩٧٥ |
| 94 | نظام معدل لنظام الخدمة المدنية | ظسام رقسم (١) لسنة ١٩٧٥ |
| 9 8 | نظام معدل لنظام بدل الارشاد على السفن | ظــام رقـــم (٧) لسنة ١٩٧٥ |
| 90 | قرار اجور العمل الاضافي المعدل لموظفي الجمارك والدوائر الاخرى | السرار رقب (١) لسنة ١٩٧٥ |

الم المالية



نح والسيق لللعل من الملكة لللانبرالهاسمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤)من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراءبتاريخ ١٩٧٥/١/ ١٩٧٥

نصادق. بمقتضى للمادة ٣١ من الدستور .. على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره و وضعمه موضع للتنفيذ. المؤقت واضافته لى قو اتين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول أجماع يعقده.

قانون،ؤقت رقم (٤)لسنة ١٩٧٥

قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني

المادة ١ – يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون البنك للركزي الاردني لسنة ١٩٧٥) ويقر أ مع القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ للشار اليه فيا يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تســاريخ نشره في الجزيدة الرحمية .

المادة ٢ ــ يعدل ما جاء في المادة (٤٠) من القانون الاصلي بالغائبا والاستعاضة عنها بما يلي : ـــ

_1 · 1 · 1

البنك المركزي ان يمنح مؤسسات الاقر اض المتخصصة قر وضا لاجل لا يزيد على خمس سنوات بضيان اي من وثانق الاتيان التالية :__

أ ـ وثالق الاتبان الهررة في المملكة وخاصة الكبيالات والاسناد والاقساط الناشئة عن المقووض الني منحتها المؤسسة المتخصصة المقترضة شريطة ان لا تريد مدة استحقاق تلك الوثائق والقروض على سبع سنوات من تاريخ تقديمها البنك المركزي.

ب- السندات الحكوميسة شريطة ان لا نزيد مسدة استحقاقها على عشر سنوات من تاريخ تقديمهسا البنك المركزي.

جـ سندات المؤسسات العامة المكفولة من قبل الحكومة والمطروحة للاكتتاب العام ،شريطة ان لا تريد
 مدة استحقاقها على عشر سنوات من تاريخ تقديمها البنك المركزي .

المادة ٣ – تعدل المادة (٤٤) من الفانون الاصلي بالغاء الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بما يلي: –

بالرغم نما ورد في اي قانون آخر وتحقيقا للغايات المقصودة من هذا الفانون البنك المركزي ان
يطلب من البنوك الرخصة عدم نشر حسابا إلى الختامية السنوية وان لا تتخسل اي اجراء يتعلق
بتوزيع أرباحها قبل أن يوافق عليها البنك المركزي .

د - لا يكون التعليات والاو امر التي تصدر بمتضمى احكام المادتين ٤٤و٤٤ من هذا التانون مقعسول
 رجعي، و نطبق على جميع انواع المعاملات التي تضملها تلك التعليات والاوامر وحسب المواهيسة
 المقررة لها فيهسا.

Spill Consider

المادة ٤ – تعدل المادة (٤٩) من القانون الاصلي بالغائبا والاستعاضة عنها بما يلي : –

لادة ٤٩

يجوز البنك المركزي ان يقسدم الحكومة سلفة يدون فائدة لنطية اي عجز مؤقمت ناتج عسن زيادة المصرو فات الحكومية على الواردات شريطة ان لا تريد السلفةالتي تقدم في اي وقت من الاوقات بمقتضى احكام هذه المادة على (٣٠٪) – عشرين بالمائة – من الواردات المحلية المقدرة في قانون الميزانية العامسة المعمول به عند تقديم السلفة .

المادة ٥ – تعدل المادة (٥٠) من القانون الاصلى بالغامُّا والاستعاضة عنها بما يلي :

المادة ٠٠

للبنك المركزي ان يشتري وبيبع السندات المسجلة او لحاملها التي تصدوها الحكومــــة او المؤسسات العامة بكنالة الحكومة وله ان يحتفظ بها برسم الحفظ الامين لحساب مالكيها شريطة ان لا تريد مــــدة استحقاق تلك السندات على عشر سنوات من تاريخ حيازة البنك المركزي لها .

المادة ٦ – يعدل ما جاء في المادة (٥٥) من القانون الاصلي بالغائبا والاستعاضة عنها بما يلي : ـــ

لادة ٥٥

للبنك المركزي ان يقتني وعتلك وبييع بالعملة المحلية اسهم وسندات اية مؤسسة ماليسة او مصر فية تؤسس في المملكة لتطوير سوق رأس المسال او لضان الودائع ويشترط في ذلك ان لا يزيسد مجموع استئيارات البنك المركزي في تلك الاسهم والسندات على (٥٠٪) خسين بالمالة – من مجموع رأسماله واحتياطيه العام.

1940/1/1

أمحت ببط للل

رثيس الوزراء ووزيسر الدفسساع وزير الثقافسة وزير التربيسة بالوكالة وزير الانشاء والتعمير والاعسسلام صلاح ابو زید صبحي امين عمرو ـــــر وزيــــــر الشؤون وزيـــــــر السياحة والآثار _ة الاجتماعية والعمل التمويسين المواصيلات غالب بركات على حسين عوده احمد الشوبكي وزيمير الاشغمال وزبر دواسة وزيرالاوقافوالشؤون وزيمسسر وزیـــــ

وزيسر وزير المعاطبة المشؤون وزيسر وزيسر وزير وزير دولية الاقتصاد الوطسني الملدية والقرويسة الصحيسة العسسال لمؤون رئامة الوزراء عمد هضوب الزبن طراد سعود القاضي ناجي حمين الطراونة واكان عناد الجازي

خى الله يقد للفعل من المسك للدور الماتم

بمقتضى الفقرة (١) لليادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١/١/٥٥١

نصادق ــ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ــ على الفانون المؤقت الآني ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ

قانون موقت رقم (٥) لسنة ١٩٧٥

قانون معدل لقانون الينوك

المادة ٧ - تعدل المادة (٢) من القانون الأصلى باضافة الفقرة التالية اليما بعد تعريف عبارة (البنك المرخص) فيها :-(وتعنى عبارة (الشركة المالية) أيَّة شركة ينص نظامها الاساسي او عقد تسجيلها على ان من غاياتهــــا تعاطى اعمال البنوك المرخصة او تمارسة اي جزء من تلك الاعمال وبصورة خاصة قبول الودائم او منح القروض والسلفولا تشمل شركات التأمين التي تخضع لاحكام قانون مراقبة اعمال التأمين المعمول به) ،

(دـــ اذا تخلُّفت الشركة التي رخص لها بممارسة الاعمال المصرفية عن تمارسة اعمالها لمدة سنة اشهر من تاريخ تبليغها النرخيص والينك المركزي إما ان يلغى الترخيص او ان عدد العمل به لمدة لا تريد على سنة

ج – لايجوزلاي بنك مرخص أن يخفض راسمالهالمدفوع في المملكه الا بموافقة الينك المركزي،شريطة ان لايقل في اية حالة من الحالات عن الحد المقرر في القفرة (أ) من هذه المادة .

لمادة ١ – يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون البنوك لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع القـــانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧١ للشار اليه فيها يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشر هني الجريدة الرسمية .

المادة ٣ _ يعدل عنوان الفصل الثاني من القانون الاصلى بالغائه والاستعاضة هنة بالعنون التالي : _

الفصل الثاني

ترخيص البنوك والشركات المالية

المادة ٤ ــ تعدل المادة (٤) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية للبها تحت الحرف (د) : ـــ اشهر اخرى يلغى الترخيص بعدها اذا لم تمارس الشركة اعمالها بصورة منظمة) .

المادة ه ـ تعدل المادة (٥) من القانون الاصلي بالغائبا والاستعاضة عنها بما يلي : ــ

من الاوقات عن (٥٠٠ر ٥٠٠) – خساية الف ديناو :

ب – على كل شركة اجنبية رخص لها بالعمل في المملكة كبنك مرخص ان تحول البها دفعة قبل ممارسة الاعمال المصرفية .

د ـــ للبنك المركزي ان مجدد الحد الادنى لنسبة بين حساب راسمال المال والو دائع و

 إلغاء الترخيص الممنوح الشركة لمارسة الاعمال المصرفية . أمحث بيطسلال 1940/1/1

فللمنك المركزي إن يتخذ بحقها أيا من الاجراءات التالية :

المادة (٦) (أ) على كل شركة مالية ترغب في ممارسة الاعمال المصرفية في المملكة ان تتقدم الى البنك

المركزي بطلب رخيص، ولا يجوز لها ممارسة تلك الاعمال قبل حصولها عـلى ذلك

قبل نفاذ هذا القانون ، والتي لم ترخص عند تأسيسها لدى البنك المسركزي فتعطى

بموجيه لمهارسة الاعمال المصرفية واذا لم تحصل على الترخيص خلال ثلث المدة أصبح

حول اعمالها واوجه نشاطها، وان يقوم بتفتيش قيودها وحساباتها ، وعليها النتنقيد بالتعلماتوالاوامرالتي يصدرهاالبنك المركزي لتنظيماعمالها بين حين واخر بمقتضى

٣ _ منع الشركة من ممارسة بعض الاعمال المصرفية ، او فرض اي تحديد على اي

عمل .صر في يحق لها تعاطيه او وضع اي قيد آخر مناسب عليه .

ب ــ اما الشركات المالية التي تمارس الاعمال المصر فية في المملكة او كان يحق لها ممارستها

(ج) للبنك المركزي أن يطلب من الشركات المالية اية معلومات او احصاءات او تقارير

(ذ) إذا خالفت أنه شركة مالية التعلمات والأوامر الصادرة اليها بمقتضى احكام هذا القانون

١ ... توجيه التنبية الى الشركة للتقيد بتعلمات البنك للركزي وأوامره : ٢ _ تعيين مراقب في الشركة للمدة وبالصلاحيات التي يحددها البنك المركسزي

الادة ٦ ــ تعدل المادة (٦) من القانون الاصلى بالغائها والاستعاضة عنها بما يلي : ـــ

الترخيص الممنوح لها وكأنه لم يكن .

للاشر اف على اعمالها.

| زير الدقاع بالوكالة الانشـــاء والتعمير امين عمرو | وزيــــــر | وزيــــــــر الثقافة والاعـــــــــــــــــــــــــــــــــــ | وزيــــــر النقــــــــل خالدالحاج حسن | وزيسسسر النربيةوالتعليم ذرقان ال هنداوي |
|--|--|--|--|--|
| وزيـــر الشــــؤون الاجماعيـــة والعمل سامي ايوب | وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | وزیــــــر السیاحة والآثار غالب برکات | وزيـــــــر المواصـــــــلات احمد الشوبكي | وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| وزیــــــر الزراهـــــة مروان الحمود | ير الاوقاف والشؤون نسدسات الاسلاميسة عبد العزيز الخياط | للشؤ ونالحارجية والم | وزیـــــر الاشغال العامـــة محمود الحوامده | وزيــــــر الداخليـــة ثروت التلهوني |
| وزير دولة لشؤون وئـــاسة المـــوزراء راكان عناد الجازي | وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | _ة المحــــة | وزير الناخلية للشـــؤ البلديـــة والقر ويـــــ محمد عضوب الز | وزيـــــر الاقتصاد الوطنــي |

نحى السيد للنفط من المنت للمالاندالمائم.

يعد الاطلاع على المادة الرابعة من قانون الدفاع عن شرق الاردن لسنة ١٩٣٥ . وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/ ١٩٧٥ نأمر بوضع النظام الآتي :_

نظام مراقبة الاعمال الاجنبية

المادة ١ - يسمى هذا النظام(نظام مراقبة الاعمال الاجتبية لسنة ١٩٧٤) وبعمل به من تاريخ نشره في الجريد قالر سمية.

المادة ٢ ــ لغايات هذا النظام تعني كلمة (شخصي) حيثًا وردت فيه الشخص الطبيعي والشخص المعنوي بمـــا في

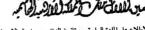
المادة ٣ ــ مع مراهاة ما ورد في المادة (٦) من هذا النظام لا يجوز لاي شخص اجنبي تعاطي الاعمال التجارية في المملكة سواء بصفته الشخصية او بالانابة او الوكالة عن شخصي آخر او بالاشتراك في شركات عاديـــة او المساهمة ي شركات مساهمة ما لم يحصل على موافقة عطية يللك من رئيس الوزراء وكرئيس وزراء الغاء موافقته هذه فيهاي وقت اذا تطلبت المصلحة العامة ذلك .

المادة ٤ ــ لا تسري احكام المادة (٣) من هذا النظام على الاشخاص|الاجانب الذين كانوا يتعاطون العمل|لتنجاري في الممكَّة بصفتهمالشخصية أو بالآثابة أو الوكالة عن اشعفاص آخرين أو اشتركوا أو ساهموا في شركات عادية او مساهمة قبل تنفيذ نظام للدفاع رقم (٤) اسنة ١٩٤٨ (نظام مر اقبة الاعمال الاجنبية) ويعتبر ون ني حكم من نال موافقة وثيس الوزراء من تاريسخ تعاطيهم العمل النجاري في المملكة . غير انه لو ثيس الوزراء الغاء مو افقته تلك في اي وقت اذا تطلبت المصلحة العامة ذلك .

المادة ٥ ــ لا يجوز الساح لاي شخص اجنبي بممارسة العمل النجاري في المملكة بايسة صورة من الصور اذا كان ذلك العمل يعتمد او يقتصر فقط على استبراد السلع الى المملكة وعلى الاتجار بها فيهاً .

المادة ٦ ــ يسمح للاشخاص الاجانب بتعاطي الاعمال الثالية في المملكة دون الحصول على موافقسة رئيس الوزراء ووفقًا للشروط والقيود التي تقررها السلطات الرسميسة المختصة ، على أنّ تراعى في ذلك احكام القو الين والتشريعات الاخرى المعمول بها في المملكة :_

المشاريع المعار وحة على ذلك الوجه اذا احيلت عليهم .



نظام دفاع رقم (٤) لسنة ٩٧٤

صادر بالاستناد الى احكام المادة (٤) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

المادة ٨ ـــ لا تحول ولا ننقل ملكية الاسهم في الشركات المساهمة المحدودة في المملكسة ، كما لا تحول الحصص في الشركات العادية فيها من شخص اردني الى شخص اجنبي الا بعد موافقة رئيس الوزراء الخطية .

المادة ٧ ــ على اي شخص اجنبي سمح له بتعاطى الاعمال التجارية في المملكة سواء بعد حصوله على موافقة رئيس

ب ــ اقامة المشاريع السياحية في المملكة على ان تنقرر الصفة السياحيـــة المشروع بمقتضى احكام قانون

ج – القيام بالدراسات العلمية والفنية لصالح حكومة للملكة ولاغراض تقديم الاستشارات اليها بئاء على

الوزراء بمقتضى احكام المادة (٣) من هذا النظام او بدون الحصــول على تلك الموافقة بمقتضى احكام المادة (٦) منه ، وقبل تعاطى او ممارسة اي عمل من تلك الاعمال ان يحول الى المملكة بالعملة الصعبة

عن طريق بنك مرخص رأسماله او قيمة حصته في الشركات العادية او مساهمته في الشركات المساهمة حسب مقتضي الحال ، ويشترط في ذلك ان لا يقل المبلغ الذي يتم تحويله الى المملكة في اية حالة من تلك

الحالات من قبل الشخص الطبيعي الواحد عما يعادل خمســـة الاف دينار ومن قبل الشخص المعنوي

تكليف منهما . على ان لا يسمح لاي شخص اجنهي يقوم بتلك الدراسات باستبر اداية بضائع

او سلع او سيارات او اية مواد اخرى مهما كان نوعهــــا الى المملكة وذلك باستثناء النجهيز ات العلمية والادوات واللوازم الفنية التي تستعمل في الدراسات التي تقوم بها والاستشارات التي تقدمها.

تشجيع الاستثمار المعمول به او اي قانون يحل محله .

الواحد عما يعادل عشرة الاف دينار .

المادة ٩ ــ تحول قيمة الاسهم او الحصص في الشركات المساهمة او العادية في المملكسة والتي يتم تحويلها او نقل ملكيتها الم شخص اجنبي عن طريق بنك مرخص بالعملة الاجنبية للتي يوافق عليها ألبنك المركزي الا اذا كان التحويل او نقل الملكية للاسهم او الحصص قد تم بين شخصين اجنبيين يقيمان خارج المملكة

المادة ٠٠ .. يمنع اخراج اي رأسمال او ارباح او فوائد تعود لاي شخص اجنبي من المملكــــة ما لم يكن قد حول اليها اصلا رأس ماله او مبلغ حصته او مساهمته في الشركات العادية او المساهمة وفقا للمبالغ والشروط والاحكام المنصوص علبها في هذا النظام او بمقتضى اي نظام سابق كان يشترط مثل ذلك النحويل .

للادة ١١ – يخصع تحويل اي راس مال او ارباح اوفوائد تعو د لايشخص اجنبي في جميع الاحوال وبدون اي اسثلناء للتعليمات التي يصدرها البنك المركزي بمقتضى قانون مراقبة العملة الاجنبية او اي قانون اخر يمل محله.

للادة ١٧ ــ كل من يخالف احكام هذا النظام او يتخلف عن القيام باي واجب من الواجبات المطلوبة منه بمقتضاه يماقب بالعقر باعث المنصوص عليها في للمادة الرابعة من قانون الدفاع لمسنة ١٩٣٥ وذلك بالاضافة الى اية عقوبة تبعية يجب فرضها عليه كاغلاق المحل والمصادرة ٢



الانتصادالوطني

المادة ١٣ ـ يلغى نظام الدفاع رقم (١٤٢) لسنة ١٩٧٣ (نظام مر اقبة الاعمال الاجنية) .

أتحشين بطسلال 1940/1/1 رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير الانشاء والتعمير وزيــــــر الثقافة والاعلام التربيــــة والتعليم فوقان الهنداوي صبحي امين عرو صلاح ابو زيد وزيسر الشؤون وزيـــــــــر المياحة والآثسار الاجتماعية والعمل غالب بركات احمد الشوبكي على حسن عوده مسسامي ايسوب وزيـــر دولـــة الشؤون الخارجية وزير الاوقاف والشؤون وزيـــــر الزراحـــة والمقدسات الاسلاميسة صادق الشرع ثروت التلهوني مروان الحمود

وزير دولة لشؤون

رئساسة الموزراء

طراد سعود القاضي ناجي حسين الطراونة راكان عناد الحازي

عى الحسيق لللعظ على الملكة للاوتبالكاتمية

بمقتضى المادة (٣٦) من النستور وبنا على ١٠ قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١/ ١٩٧٥/١ نأمر بوضع النظام الآتي :_

نظام رقم (٥) لسنة ١٩٧٥

نظام معدل لنظام كادر ضباط

القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ _ يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام كادر ضباط الفوات المسلحــة الاردنية لمسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع النظام رقم (٨) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فيا يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٧٥/١/١ .

المادة ٢ ـــ يلغى الكادر المحق بالنظام الاصلي ويستعاض عنه بالكادر الملحق بهذا النظام .

| ئين بطِسلال | 51 | 1940/1/1 | | |
|--|--|--|---|---|
| وزير والدفاع بالوكالة ــــــاء والتعمــــير ي امين عمرو | وزير الأنشـــ | وزيـــر الثقـــافة والاهـــــــــــــــــــــــــــــــــــ | وزيــــــــــر النقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | وزير التربيسة والتحــــــليم فوقان الهنداوي |
| وزيـــر الشـــؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب | وزیـــــر المالیــــــة سالم مساعده | وزیــــــر السیاحةوالآثار غالب برکات | وزيــــــــر المـنـــواصـــــلات احمد الشوبكي | وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | ر الاوقاف والشؤون ندسات الاسلاميسة عبد العزيز الخياط | للشؤون الخارجية والمأ | وزیــــــر الاشغال العامـة محمود الحوامدہ | وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| وزير دولة لشؤون رئسساسسة الوزراء راكان عناد الجازي | وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | وزيرالداخلية للشؤون البلديسة والفروية محمد عضوب الزبن | وزيــــــر الاقتصاد الوطــــتي |



Spain Con Side

نحى الحسين للفعل س في الملكة للوالية الماتمة

بمقتضى المادة (۱۲۰) من اللمستور ويناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ۱ / ۱۹۷۵/۱/ نأمر بوضع النظام الآتي :ــ

نظام رقم « ٦ » لسنة ١٩٧٥

نظام معدل لنظام الخدمة المدنية

صادر بمقتضى المادة «١٢٠» من الدستور

الادة 1 _ يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الحدمة المدنية لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع النظام رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيها يلي بالنظام الاصلي وما طـــرأ عليه من تعديـــــلات كنظام واحد ، ويعمــــــل به من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ٪ تعدل المادة (٢٦) من النظام الاصلي باضافة ما يلي الى آخر الفقرة (ج) منها :

(على انه يجوز لرئيس الوزراء بعد الاستثناس برأى كل من الوزير الهنمس ووزير الصحة ورئيس ديو ان الموظفين اعفاء المرشح اذا كان كفيفاً من الشرط الحاص بسلامة العينين وذلك في الحالات التي لا تتطلبها طبيعة عمل الوظيفة التي سيعين فيها وكان المرشح الكفيف حاصلا على درجة جامعية او شهادة اختصاص من جامعة معترف بها) .

*ے برجل*لال

1940/1/1

| زير الدفاع بالوكالة | رم رئيس الوزراء وو | زير الثقافسة والاعاد | وزيـــــر وز | وزيـــــر |
|---|--|--|----------------------------------|---|
| ــــاء والتعمــــــير | وزيـــــر الانشـــ | | النقـــــــل | الربيةوالثعليم |
| مین عمرو | صبحي ا | صلاح ابو زید | اللد الحاج حشن خالد الحاج حشن | العربية والتعليم دوقان الهنداوي |
| وزيـــر الشـــؤون | وزیـــــــر | وزيـــــر | وزيــــــر | رزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| الاجتماعية والعمل | المالیــــــــة | السياحـــة والآثار | المو اصــــــلات | |
| سامي ايوب | سالم مساعده | غالب بركات | احمد الشوبكي | |
| وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخياط | وزيـــر دولـــة الشؤون الخارجية صادق الشرع | | وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| وزير دولةلشؤون | وزيــــر | وزيــــر | وزير الداخليـــة للشؤون | وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| رئاسة الوزراء | العـــــدل | المـــحــة | الملدبــة والقرويـــــة | |

كادر ضباط القوات المسلحة الاردنية والامن العام والمخابرات العامة

قرار رقم (۱) لسنة ۱۹۷۵

قرار اجور العمل الاضافي المعدل

لموظفي الجمارك والدوائر الاخسري

صادر بمقَتضى المادة (١٤٢) من قانون الجمارك والمكوس رقم ١ لسنة ٦٣

المسادة ١ ... يسمى هذا القرار (قرار اجور العمل الاضافي المعدل لموظني الجمارك والدوار الاخرى لسنة ١٩٧٥) ويقر أمن الفراد رقم (١) لمستة ١٩٥٥ المشهور في عدد الجريدة الرسمية رقم (١٨٨٦) والمشار اليه فيما يلي بالقرار الاحمل وماطرأ عليه من تعديل كقرار واحمد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

المسادة ٢ ... تاني المادة السادسة من القرار الاصلي ويستعاض عنها بالنص التالي :

الدة ٢:

تو زع - تعسيلة مايستو فيه مركز جمرك العقبة من اجور العمل الاضافي بمقتضى لملادة (١٤٢) المعدلة من قانون الجمارك ولملادة الرابعة من هذا القرار وفقاً لما يسلى :

- أ توزع حصيلة المعاملات المنجزة في دارة ميناء العقبة مناصفة بين موظفي الجمارك ودائرة مينساء العقب.
- ب تو زع حصيلة المعاملات المنجرة في دائرة المنطقة الحرة مناصفة بين موظفسي الجسهارك ودائرة المنطقة الحسرة ،

السادة ٣ ــ تاخى المادة السابعة من القرار الاصلي ويستعاض عنها بالنص التالي :

المادة ٧ .

تمول حصة كل من من موطني دائرة ميناه العقبة وموظفي دائرة المنطقة الحرة في نهاية كل شهـــر للوزير الذي يرتبط به كل من الدائرتين المشار اليهما لتوزيعها على موظفيها بالشكل الذي يراه مناسيـــــاً وضمن الشروط المنصوص عليها في المادتين (٩و٨) من هذا القـــرار .

7 T T

نى دائسىق لىلىك كى كى الملكة للداد بدالها تميد

يمقتضى المادة (۳۱) من الدستور و بناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ۱۹۷۰/۱/۱ فأمر بوضع النظام الاتي :

نظام رقم (٧) لسنة ١٩٧٥

نظام معدل لنظام بدل الارشاد على السفن

صادر بمقتضى المادة ٦ من قانون ميناء العقبة رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩

المادة ١ ــيسمى هما النظام (نظام معدل لنظام بدل الارشاد على السفن لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع النظام رقم (٤٤) لسنة ١٩٥٩ المشار البه فيما يلي بالنظام الاحمل وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

المادة ٢ ــ تلغى المادة (٨) من النظام الاحلي ويستعاض عنها بيا يلي:

٨ ــ يفاف مبلغ عثرين دينار عن كـــل ساحة يقفيها الموشد على ظهر المفينة بعد نصف الساحة الاول
 من صعود المرشد الى ظهر السفينة اذا كان التأشير نائجا هـــن سبب يتعلق بالسفينة وتعتبر كسور
 الساحة ساحة كاملة ،

أبحث يطب لمال

1440/1/1

| الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة | م ديسوم | وزيـــــــر | وذيــــــر | وزيــــــر |
|-------------------------------|--|--|--|---|
| وزير الانشاء والتعمير | | الثقافة والاعلا | النقــــــل | التربيــة والتعليم |
| صبحي امين عموو | | صلاح أيو زيا | خالدالحاجحسن | ذوقان الهنداوي |
| ة الاجتماعية والعيمل | وزيـــــال المــــال سالم مساعد | وزیـــــــر السیاحة والآثار غالب برکات | وزيـــــــــــر المو اصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | برا التمويــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| ۔ | وزير الاوقاف | وزيسر دولسة | وزيــــــر | وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| والشؤون وزیــــــر | والمقسدسات | الشؤونالخارجية | الاشغال العامة | |
| لاسلامیة الن اھــــة | عبد العزيز ا | صادق الشرع | محمود الحوامده | |
| | | | وزد الداخلسة الا | وز يــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |

